



# في المجال الخاص و العام مظاهر العنف المرتبطة بأدوار المرأة الاجتماعية في شمال شرق سوريا

أيار/مايو ٢٠٢٣

إيفا عطفة

باحثة و اخصائية اجتماعية مختصة بقضايا تمكين و حماية النساء.

## فهرس المحتويات

٣	.....مقدمة
٣	..... ثنائية الأدوار الجنسانية وتكريس ثقافة العنف
٥	..... خلل قانوني أم عدم تفعيل للقوانين؟
٦	..... العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص
٧	..... أولاً: العنف الأسري
١٠	..... ثانياً: العنف المجتمعي
١١	..... ثالثاً: خطاب الكراهية
١٢	..... خاتمة: أسباب حلقة العنف ضد النساء

## مقدمة

يرتبط مفهوم التغيير الاجتماعي بالأدوار المجتمعية للرجال والنساء، وترتبط تلك بعدة عوامل من أهمها تحول البنية المجتمعية عند المرور بالأزمات والحروب، مثلما حدث في سوريا بشكل عام، وفي منطقة شمال شرق سوريا بشكل خاص. فمع تخطي الحرب الأهلية في سوريا عقداً من الزمن، تعاقبت السلطات التي سيطرت على المنطقة، انتهاءً بالإدارة الذاتية التي أحكمت قبضتها بشكل كامل تقريباً عام ٢٠١٧، وجلبت معها تغيرات في تركيبة المجتمع وتوزيع الأدوار الاجتماعية، وخصوصاً فيما يتعلق بالنساء.

لا شك أن العنف يكمن في تفاوت علاقات القوى بين المرأة والرجل. يعود أصل هذا التفاوت إلى الثقافة والأنظمة السائدة بقيمتها ومفاهيمها التقليدية أو المحافظة، التي تقوم على التمييز بين الرجال والنساء، وتولد أشكالاً من اللامساواة والتبعية، مما يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان.

من هذا المنطلق تصبح الحماية من العنف مسألة تتعلق بحقوق الإنسان وأمن الأفراد. وكل من يهتم بحقوق الإنسان لا بد وأن يواجه السؤال التالي: كيف نؤمن المجتمع ومؤسساته، ونواجه العنف الذي غالباً ما يحدث داخل الأسر التي يجب أن تكون آمنة؟ من الملفت أن العنف ضد المرأة يعامل كمشكلة فردية تقع ضمن الحيز الخاص، بينما هو في الحقيقة مشكلة اجتماعية.

تسلط هذه الورقة الضوء على وضع النساء في شمال شرق سوريا، على أدوارهن الاجتماعية والتحويلات التي طرأت عليها، وأشكال العنف الذي يتعرضن له، وأسبابه وآثاره عليهن وعلى المجتمع بشكل عام. وتعتمد هذه الورقة بشكل خاص على وجهة نظر العاملات والعاملين في منظمات المجتمع المدني.

لجمع المعلومات، أنشأنا مجموعات نقاش مركّز مع العاملات والعاملين المختصين في قضايا الجندر والعنف ضد المرأة، بواقع ٢٠ مشارك ومشاركة في منظمات تهدف إلى تمكين المرأة في ثلاث مناطق رئيسية هي: الحسكة، ودير الزور، والرقّة. إضافة إلى ذلك، أجرينا ست مقابلات معمقة مع عاملات في منظمات نسوية على اطلاع مباشر بقضايا العنف ضد المرأة، وذلك من أجل الحصول على كمية أكبر من الأدلة على واقع المرأة في المناطق المذكورة أعلاه. كذلك أجرينا مقابلتين معمقتين مع خبيرتين في مجال الحماية للتعرف على آليات الحماية المتبعة على أرض الواقع.

## ثنائية الأدوار الجنسانية وتكريس ثقافة العنف

ترتبط الأدوار الجنسانية بشكل رئيسي بالأدوار المجتمعية الموزعة حسب الجنس. لذلك تختلف من مجتمع لآخر ومن منطقة لأخرى بحسب جملة من العوامل من بينها السلطة الحاكمة، والعادات والتقاليد، ودرجة الوعي. و"وفقاً للأدوار المناطة بكل من الرجل والمرأة يتحدد المركز والمكانة المجتمعية، إذ أن كليهما مرتبط بالآخر، فيكون المركز هو المكان الذي يشغله الفرد في بناء الجماعة باعتباره ركنة فيها، مما يعني وضع ومكانة الفرد رجلاً كان أم امرأة في التنظيم الاجتماعي (مثلاً الأب، الأم)".

تتغير هذه الأدوار خلال الظروف الاستثنائية، مثل الحروب والنزاعات، ويتضح ذلك على المستوى المجتمعي بشكل عام، وعلى النساء بشكل خاص. ويكون ذلك لأسباب اقتصادية تفرض نفسها عليهن وعلى المجتمع حولهن، مثل فقدان المعيلين أو انخفاض عدد الرجال نتيجة الحرب، أو نتيجة لوعي النساء بدورهن، وإدراكهن لقدرتهن على إحداث تغيير في المجتمع الذي تنتمين إليه. ففي مناطق شمال شرق سوريا، وتحديداً في الحسكة ودير الزور والرقّة، نجد أن أدوار المرأة

<sup>١</sup> محمد الهاشمي، المرشد في علم النفس الاجتماعي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٤، ص ١٤٨.

تتباين من حيث درجة القبول المجتمعي لهن كمنتجات وليس مستهلكات فقط، مع تباين العادات والتقاليد، والمكونات الثقافية المختلفة، والسلطات التي تحكم المنطقة وتؤثر على نظرة المجتمع للمرأة.

نظراً لتشابه الواقع المجتمعي في منطقتي الرقة ودير الزور، من حيث كونهما مجتمعات عشائرية وزراعية، وسيطرة المكون العربي عليها وبالتالي تقارب العادات والتقاليد السائدة فيما، نجد أن الأدوار الاجتماعية المناطة بالمرأة قبل النزاع كانت محصورة في الغالب بالإنجاب ومساعدة الأهل في الأعمال الرعائية غير المأجورة، مما يمكن اعتباره واحداً من أشكال العنف الاقتصادي الذي ترزح النساء تحته من دون علمهن. أما الحاصلات على فرص التعليم، فيدخلن مجالات نمطية كالتدريس والتمريض، الأمر الذي يمكن عدّه أيضاً نوعاً من أنواع العنف الممنهج الذي يمارس على المرأة، فيقيد قدراتها وطموحاتها باختصاصات ومهن ومهام محددة.

اختلف وضع النساء وأدوارهن الاجتماعية في هاتين المنطقتين بعد اندلاع الحرب، إذ شاركن في الحراك الشعبي وأعمال الإغاثة، وفرضن وجودهن كقوة فاعلة في المجتمع. وصارت النساء يعملن جنباً إلى جنب مع الرجال في تنظيف الشوارع والمشاركة في المظاهرات وإسعاف الجرحى، حتى صار التواصل بين الجنسين طبيعياً بعد أن كان غير مقبول اجتماعياً قبل النزاع. وبذلك أصبح وجود المرأة إلى جانب الرجل نوعاً من أنواع التضامن المجتمعي الذي فرضته النساء بأنفسهن على المجتمع.

لكن وضع المرأة تراجع مجدداً في هاتين المنطقتين بعد سيطرة تنظيم داعش وإعلان الرقة عاصمة للدولة الإسلامية في العراق والشام. حيث فقدت النساء الحق بالتعلم أو حتى التجول من دون مرافقة رجل، كما سُنّت قيود شديدة على الحركة واللباس، وتعرض الكثير منهن للضرب والاعتقال والشتم وإقامة الحدود، والإجبار على الزواج من عناصر التنظيم. هذا بالإضافة إلى التهيب الذي مارسته قوات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي طال الفتيات. قصارى القول أن العنف الذي مارسته داعش (سواء كان نفسياً، جسدياً، جنسياً، اقتصادياً، معنوياً، أم رمزياً) طال المجتمع بأكمله، ولكنه ركز على المرأة بشكل ممنهج وخاص.

بعد خروج قوات داعش عام ٢٠١٧ واستلام قوات الإدارة الذاتية السلطة في الرقة ودير الزور، تغير وضع المرأة مجدداً وبشكل كبير. ذكرت السيدات اللواتي أجربنا معهن مقابلات أنه قد "انتشرت مفاهيم في المجتمع وبين النساء، تتعلق بالحقوق والواجبات، والمنظور الجنساني، وضرورة حماية المرأة. كما أصبحت النساء أكثر وعياً من خلال مشاركتهن في المجتمع واشتراكهن في تدريبات مختلفة من قبل المنظمات العاملة على الأرض." كل ذلك يؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المحلي في رفع وعي المجتمع بشكل عام، والنساء بشكل خاص، في كافة القضايا.

ازداد وجود المرأة في سوق العمل وضوحاً في كل المجالات، حتى صرنا نرى نساء يعملن في ورشات تركيب ألواح طاقة شمسية على سبيل المثال، الأمر الذي لم يكن ليحدث إلا بعد اطلاع النساء على حقوقهن، وأيضاً بسبب الظروف الصعبة التي خلفها النزاع، والتي كان لها آثار اقتصادية جسيمة جعلت مشاركة المرأة في سوق العمل ضرورة ملحة. مع ذلك حافظت النساء على أدوارهن النمطية كأمهات ومربيات وربات منزل، كما استمررن في ممارسة بعض الأعمال الرعائية بدون أجر، كالفلاحة وتربية المواشي، وتلك أضيفت إلى الأدوار حديثة العهد. بل إن النساء صرن في بعض الأحيان قادرات على الوصول إلى مواقع صنع القرار، والمشاركة بشكل فعال في السياسة والشأن العام. من الجدير بالذكر أن كل هذه الأدوار شكّلت أيضاً عوامل ضاغطة على النساء رغم إيجابيتها، وهذا ما أكّدت عليه إحدى السيدات اللواتي قابلناهن من دير الزور، حيث قالت: "إن المرأة حالياً منهكة جسدياً وعقلياً وفكرياً. وضعها تعيس جداً لأنها صارت تقوم بكل المهن الآن، من فلاحة إلى تربية مواشي وتعليم وتجارة، وصارت تشتغل بكل المجالات، وفوق ذلك تقوم بالإنجاب وتربية الأطفال".

أما في منطقة الحسكة، والتي تشمل القامشلي، فقد اختلف الوضع قليلاً قبل النزاع المسلح وبعده، ويعود ذلك إلى التنوع الثقافي والإثني فيها. لذلك نجد أن المرأة كانت منذ قبل الحرب مضطّعة بطيف واسع من الوظائف المهنية والأدوار الاجتماعية. مع ذلك، فقد تعرّضت باستمرار للحد من القدرات وتنميط الأدوار في مجالات التعليم والطب والصيدلة.

بعد سيطرة الإدارة الذاتية عام ٢٠١٥، حدث تغير نوعي في دور المرأة، فأصبحنا نرى نساء يشاركن في المجالين العسكري والسياسي من خلال وجودهن على طاولة المفاوضات واستلامهن مناصب رفيعة. وفي بعض المناطق، أصبح وجود النساء في المجال الإداري فعلياً، وصارت الإدارة مشتركة، فيها رئيس رجل ورئيسة امرأة يتمتع كلاهما بنفس المهام والصلاحيات. في أماكن أخرى، كان وجود المرأة شكلياً فقط، من دون أي أثر فعلي على أرض الواقع. يعود الأمر إلى مدى تقبل المجتمع لوجود النساء في مناصب قيادية، ومدى تمكين المجتمع لهن وتأهيلهن في مجالات كهذه – إضافة إلى إيمان النساء بأنفسهن وقدرتهن على إثبات وجودهن. كذلك يعود الأمر إلى مناطق عملهن ومدى قربها من المدينة، ففي المناطق المهمشة والنائية، نرى أن أدوار النساء ظلّت نمطية، وأن القيم العشائرية ظلّت سائدة.

ظهرت بالإضافة إلى ذلك أنواع جديدة من الأعمال في مجتمعي الحسكة والقامشلي، مثل التسويق الإلكتروني، الذي عملت فيه النساء، ودلّ على قدرتهن على الاستفادة من التكنولوجيا وازدياد فرص التسويق. أما النساء النازحات، فنتيجة لتردي الواقع الاقتصادي، وضرورة إعالة أسرهن، ورغبتهن بالانخراط بالمجتمع والمساهمة الاقتصادية فيه، صرن يعملن في مجالات لم يألفنها من قبل، مثل الأعمال المجتمعية، خصوصاً في مجالات الشأن العام والسياسة، أو في وظائف لطالما كانت حكراً على الرجال، كتصليح الإلكترونيات، وصيانة الموبايلات، وقيادة العربات، كما في أعمال تحتاج إلى قوة عضلية مثل العتالة. كذلك لوحظ دخول المرأة على مجال الإعلام، لكنه لم يصل بعد إلى مواقع صنع القرار. مع ذلك، يعتبر الأمر قفزة نوعية في حياة المجتمع المحلي ككل.

## خلل قانوني أم عدم تفعيل للقوانين؟

خضعت منطقة شمال شرق سوريا، مثل باقي مناطق الدولة قبل اندلاع الثورة عام ٢٠١١، لسلطة النظام الحاكم، وعملت بقوانينه ودساتيره التي تشتمل ولو بشكل جزئي على قوانين خاصة بالمرأة، مثل قانون الأحوال الشخصية الذي يبت في قضايا الإرث والهوية والطلاق وحضانة الأطفال، إلخ.، وقوانين العقوبات فيما يخص جرائم الشرف والاعتصاب والزنا وغيرها. وعلى الرغم من كثرة الانتقادات التي تستحقها هذه القوانين والدساتير، وعدم التقيد بتنفيذها بشكل تام، إلا أنها تضمن ولو جزءاً بسيطاً من حقوق المرأة. بعد ٢٠١١، اختلف الوضع بشكل كلي، وتعاقت على المنطقة عدة سلطات وقوى، واختلف الوضع القانوني والدستوري للمرأة باختلافها، أبرزها تنظيم داعش، التي لم تعتمد خلال فترة سيطرتها على دستور واضح ومحدد أو تطبق القوانين المدنية، بل اعتمدت ما سمّته "الشرع الإسلامي". كانت تلك فترة ظلم وتطرف طال جميع أفراد المجتمع، وخصوصاً النساء، اللواتي حُرمن من التعليم والعمل، استمرّت حتى خروج التنظيم وسيطرة قوات سوريا الديمقراطية على المنطقة عام ٢٠١٤. مع ذلك بقيت آثار فترة حكم داعش على المجتمع بشكل عام، وعلى النساء بشكل خاص، وتطلب الأمر إصلاحات جذرية. لذلك قامت الإدارة الذاتية بإعادة صياغة قوانين ضابطة، على شكل عقد اجتماعي يكفل مجموعة مبادئ عامة تيسر عمل الإدارة الذاتية في المنطقة، ويضمن حرية المرأة في المجتمع، والمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، واعتبار أعمال العنف ضد المرأة أو استغلالها أو ممارسة التمييز السلبي ضدها جرائم يعاقب عليه القانون.<sup>٢</sup>

موقف الإدارة الذاتية من المرأة واضح إذن. مع ذلك، ما يزال هناك نقص كبير في تطبيق القوانين؛ فلو نظرنا إلى مسألة تزويج القاصرات، لوجدناها ممنوعة وفق قانون الأسرة، ويعاقب مرتكبوها، إلا أن درجة تطبيق القانون ذي الصلة أعلى في المناطق ذات الأغلبية الكردية من المناطق ذات الأغلبية العربية. وذلك لأن الإدارة الذاتية تطبق قوانين العقد الاجتماعي مع مراعاة حساسيات المجتمعات المختلفة ومدى تقبلها للأفكار الجديدة. وفي المجتمعات ذات الأغلبية العربية، ما تزال القيم العشائرية سائدة، والإدارة لا ترغب بخسارة مؤيديها، ولا خلق العداوات اتجاهها.

<sup>٢</sup> انظري: [www.wikisource.org](http://www.wikisource.org): العقد الاجتماعي للفيدرالية الديمقراطية لروج آفا – شمال سوريا - ويكي مصدر

كذلك فيما يتعلق بتعدد الزوجات، حيث قامت الإدارة الذاتية بسنّ قانون يمنعه، إلا أن ذلك وُلد نقمة في المجتمع، على اعتبار أن ذلك مخالف للشرع، فلم تطبّقه في بعض المجتمعات. كما شكّلت الإدارة الذاتية هيئة المرأة، التي تعنى بقضايا النساء، وتعمل على رفع الوعي وزيادة التمكين ومواجهة العنف ضد المرأة. تتألف هيئة المرأة – وهي واحدة من عشر هيئات أنشأتها الإدارة الذاتية – من كادر نسائي تماماً، ولا تخضع لنظام الرئاسة المشتركة، بل ترأسها امرأة واحدة، وذلك بحسب أفين قافور، نائبة رئيسة الهيئة في إقليم الجزيرة، بسبب "ضرورة النضال في قضايا المرأة، بذهنية المرأة نفسها، وذلك للقضاء على الذهنية الذكورية السلطوية".<sup>3</sup>

أصدرت هيئة المرأة قانوناً يدعي قانون المرأة، يحرم تزويج القاصرات، والقتل بذريعة الشرف، والتزويج القسري، والاعتصاب، والعنف الأسري، والاستغلال الجنسي؛ كما ألغت المهور، وضمنت المساواة بين النساء والرجال في الأجور والميراث والشهادة أمام المحاكم. كذلك شكلت الإدارة دار حماية للمرأة تقدّم الحماية للناجيات من العنف. وفي الحسكة، خرجت مظاهرات للتنديد بجرائم العنف ضد المرأة التي ازدادت مؤخراً تحت ذريعة جرائم الشرف، نسّقتها هيئة المرأة في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة؛

إلا أن القوانين العرفية السائدة في المجتمع، والمستندة إلى القيم العشائرية الضاربة في العمق، ما تزال طاغية في أغلب الأحيان.

في قانون العمل أيضاً، حرصت الإدارة الذاتية على توزيع الأدوار بين المرأة والرجل بشكل متكافئ، من خلال التشجيع على اعتماد الرئاسة المشتركة، وتعميم البيئة الداعمة للمرأة في أماكن العمل، وافتتاح الروضات الخاصة التي تساعد الأمهات العاملات على متابعة عملهن، ومراعاة فترات الحمل والأمومة. لكن تطبيق القوانين وتفعيلها كان قاصراً من شتى النواحي وذلك يعود، كما أشرنا سابقاً، إلى خصوصية المجتمعات المحلية، وعلاقتها مع الإدارة الذاتية، وكيفية تعامل كلٍ منها مع المرأة، ومدى تقبلها للأفكار الجديدة. مع ذلك، أضاف وجود المرأة في المواقع الإدارية المختلفة رونقاً، ولو كان في الكثير من الأحيان شكلياً، إلا أنه ساهم في تغيير الصورة النمطية عن دور المرأة في المجتمع، وخصوصاً في العمل السياسي ومنابر صنع القرار.

## العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص

يمثل العنف بمعناه العام والشامل عائقاً حقيقياً أمام تحقيق علاقة متكافئة بين الرجال والنساء. والعنف ضد المرأة تحديداً، يجسد عدم تكافؤ العلاقات بينهما، والتمييز الواضح لصالح الرجال.

لقد كان للاهتمام الدولي بمسألة العنف ضد المرأة دور بارز في إخراجها من نطاق المشكلات الفردية، ومناقشتها باعتبارها مشكلة مجتمعية. انطلاقاً من ذلك، وضعت الكثير من المؤتمرات والوثائق الدولية تعريفات للعنف ضد المرأة، اجتمعت في مضمونها على اعتبار العنف ضد المرأة انتهاكاً لحقوق الإنسان في الحياة والحرية والمساواة والأمن الشخصي، وأنه يشتمل على "أي عمل أو تصرف عدائي أو مؤذ أو مهين يُرتكب بأية وسيلة وبحق أي امرأة لكونها امرأة".<sup>4</sup> نلاحظ أن ما سبق لا يحدد مكاناً أو جهة معينة مسؤولة عن العنف، وإنما ركّز على أنواع العنف التي ترتكب ضد المرأة، سواء داخل الأسرة أو في مكان العمل أو ضمن المجتمع بشكل أوسع، كما شمل العنف الرمزي المتضمن في المواقف والموروثات والقيم المجتمعية التي تركز النظرة الدونية للمرأة والتوجهات التمييزية بحقها. انطلاقاً من ذلك، سنقوم بعرض وتوصيف بعض

<sup>3</sup> انظر: المرأة في شمال وشرق سوريا | حكاية ما انحكت | SyriaUntold

<sup>4</sup> للاطلاع أكثر: الارتفاع الحاد في "جرائم الشرف" يُشعل فتيل الاحتجاجات المطالبة بالمساءلة في شمال سوريا (syriaaccountability.org)

<sup>5</sup> الأمم المتحدة، إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٣

أشكال العنف ضد المرأة الأكثر انتشاراً في مناطق شمال شرق سوريا، وتحديدًا في ثلاث مناطق رئيسية هي الرقة، ودير الزور، والحسكة، على اعتبارها مناطق تناوبت على سيطرتها عدة قوى وجهات، ومزّت بحالة نزاع مسلّح أزهقت سكانها، وطالت بشكل خاص الفئات الأكثر عرضة للخطر في المجتمع، وهم النساء والأطفال وكبار السن. لكننا هنا سنركز على العنف الموجه ضد المرأة بشكل خاص، لنطلع أكثر على أكثر أشكاله انتشاراً، وعلى مدى اختلافه من منطقة لأخرى.

## أولاً: العنف الأسري

لم تتغير أشكال العنف الأسري ضد المرأة عمّا قبل الحرب. أكّدت على ذلك النساء اللواتي أجرينا معهن المقابلات، وذكرن أن المجتمع الذي ينتمين إليه ما يزال مجتمعاً ذكورياً وسلطوياً يمارس الضغط عليهن في كافة مناحي الحياة، بدءاً من اتخاذ القرارات ووصولاً إلى تفاصيل المعيشة اليومية.

وقد أفادت إحدى السيدات من دير الزور: "نحن مجتمع محافظ وعشائري جداً - يعني المرأة مالها كلمة، شو مايقول الرجل المرأة لازم تطيعه".<sup>٦</sup>

وفي حال لم تخضع المرأة لمتطلبات الرجل في الأسرة، فإن التعبات قد تصل حد العنف الجسدي، الذي يتمثل بالدرجة الأولى بالضرب (وذلك قد يأخذ أشكالاً عديدة كالركل، أو شد الشعر، أو الصفع، أو التهجم بأدوات منزلية)، أو قد يتمثل في الإجبار على العمل في الحقل أو المنزل من دون أي عوائد مادية على المرأة. غالباً ما يكون العنف مركباً، فلا يقتصر فقط على الضرب أو الإجبار على العمل، كما يكون العنف الجسدي مصحوباً بعنف نفسي أو عاطفي. هذا ما أكّدت عليه النساء في جلسات النقاش المركزة، بالإضافة إلى المقابلات التي أجريناها مع سيدات عاملات في منظمات محلية تعنى بشؤون المرأة، حيث أفدن أنه "أثناء ضرب الرجل للمرأة يقوم بشتمها وسبها والسخرية منها".<sup>٧</sup>

كما أوضحت النساء المشتركات أن العنف لا يبدر من الزوج بشكل حصري أو بالضرورة. فحسب الاعتبارات العشائرية، وضمن المسموح اجتماعياً، يمكن لأهل الزوج والزوجة أن يكرسوا ممارسة العنف ضد المرأة. مما يجزّدها من الحق في الاعتراض أو الدفاع عن النفس، ويزرّز تداخل العنف الأسري مع العنف المجتمعي، حيث يعزز الأخير المحظورات على المرأة، وينفد مفاهيم العيب والحرام التي تكبل حريتها في المجتمع، ويُخضعها لعنف الرجل.

وقد أفادت إحدى السيدات في جلسات النقاش المركزة: "مع الاسف هذه عادة يمارسونها عندنا بالريف، أنه مو بس الزوج له الحق بضرب المرأة، بل أخوه وأمه وعمه وخاله - أي إنسان يجوز له ضربها، وما بيصير تعترض لأن ذلك عيب، وهدول أهل زوجك، ولازم تحترمهم وتطيعهم. فتُجبر أن تسكت وترضى".<sup>٨</sup>

هذا إضافة إلى العنف النفسي المتمثل بتهميش دور المرأة، أو عدم أخذ رأيها في القرارات المصيرية، أو ممارسة الضغوط النفسية عليها، كالإجبار على قبولها زواج زوجها من امرأة أخرى. هذا ما أكّدت عليه النساء في المقابلات التي أجريناها معهن، حيث أفادت إحداهن: "الرجل يجبر زوجته أنها تقبل يتزوج مرة وتنتين وتلاتة. وإذا ما وافقت بيطلقها ويبجرها تشوف ولادها. وهي من أشد حالات العنف النفسي برأيي".

يترتب على كل ذلك إيذاء نفسي للنساء، علماً بأن الكثيرات منهن لا يعين بشكل كافي أنّ ما يتعرضن إليه، على اختلاف نوعه أو شكله أو شدته، هو عنف بالضرورة. بل قد تتكسر لدى بعضهن فكرة مفادها أن ما يتعرضن له أمر طبيعي ينبغي قبوله - سواء كان ذلك زواج الرجل من امرأة أخرى، أو تعرّض المرأة للضرب أو الحرمان من الإرث. بل قد تقوم أسرة المرأة نفسها

<sup>٦</sup> مقابلة مع عاملة في منظمة جسر السلام في دير الزور، شباط ٢٠٢٣.  
<sup>٧</sup> معلومات من مجموعات بؤرية مع منظمات المجتمع المدني في شمال شرق سوريا، كانون الأول ٢٠٢٣.

بتريسيخ هذه الأفكار عبر الطلب من ابنتهم الصبر والتأقلم مع الوضع. وفي بعض الأحيان، تلقي أسرة المرأة اللوم عليها في حال ضربها زوجها مثلاً، ويتهمونها بالتقصير بحقه. كل ذلك تكريسٌ للعنف ضد المرأة، يجعلها غير قادرة على معرفة ما إذا كانت تتعرض للعنف أم أنّ ما يحدث معها أمر طبيعي.

يعتبر العنف الجنسي داخل الأسرة "أي فعل أو محاولة أو تهديد يكون جنسياً في طبيعته، وينفذ دون موافقة الضحية، ويشمل العنف الجنسي الاغتصاب والاعتداء الجنسي والمضايقة والاستغلال والإكراه على البغاء، ويمكن أن يحدث ذلك في إطار الزيجات، خاصة عندما يكون هناك عدم موافقة على النشاط الجنسي من جانب أحد الزوجين"<sup>8</sup>؛ أفادت السيدات اللواتي أجرينا معهن المقابلات وجلسات النقاش المركزة أن حوالي ٨٥% من النساء المتزوجات في المجتمعات المذكورة تعاني من العنف الجنسي والإكراه على ممارسة الجنس، إضافة إلى إهمال الصحة الإنجابية، والإجبار على الحمل المتكرر دون مباحة. إضافة إلى أن الغالبية العظمى من الرجال في هذه المجتمعات ترغب بإنجاب الذكور من دون الاهتمام بصحة الأم أو متابعة حالتها خلال فترة الحمل وما بعدها؛ كل ذلك عنفٌ غير معلن، يرجع استمراره والسكوت عنه إلى طبيعة المجتمع العشائري، والخجل من طرح هذه القضايا أو الشكوى بسببها، على اعتبار أن ممارسة الجنس هي إحدى حقوق الرجل التي ينبغي تلبيتها من دون رفض.

تزويج القاصرات هو نوع من أنواع العنف الجنساني الذي يمكن أن تتعرض له الفتيات في سن مبكرة. هناك عوامل عديدة تجعل الفتاة عرضة لخطر الزواج المبكر، من بينها الفقر والاعتقاد بأن الزواج سيوفر لها "الحماية"، والرغبة بالحفاظ على شرف العائلة وتلبية الأعراف والقوانين الاجتماعية والدينية التي قد تتغاضى عن هذه الممارسة. يزيد من انتشار هذه الظاهرة قصور الإطار التشريعي واندلاع الحروب والكوارث.

تعرف منظمة اليونيسف زواج القاصر على أنه "أي زواج رسمي أو ارتباط غير رسمي بين طفل تحت سن ١٨ عاماً وشخص بالغ أو طفل آخر". وتؤكد المنظمة على أنه غالباً ما يتم تزويج الأطفال نتيجة لانعدام المساواة المتأصلة بين الجنسين، مما يؤثر على الفتيات على نحو غير متناسب. فعلى الصعيد العالمي، لا يمثل انتشار زواج القاصرين بين الأولاد سوى سدس نسبته لدى الفتيات! ذلك يعني حرمان هؤلاء الفتيات من طفولتهن ومتابعة تعليمهن والقدرة على تطوير أنفسهن، مما يجعلهن عاجزات عن اتخاذ القرارات أو المشاركة في صنعها.

تذكر اليونيسف أيضاً أن الفتيات اللواتي يتم تزويجهن قبل بلوغ ١٨ سنة أكثر عرضة للعنف المنزلي. كما يعانين من مشاكل اقتصادية وصحية أسوأ من قريناتهن غير المتزوجات، حيث يحملن وهنّ في سن المراهقة، مما يزيد خطر تعرضهن لمضاعفات فترة الحمل والولادة، وعدم قدرتهن على تحمل المسؤوليات الجديدة وخاصة تربية الرضيع، إضافة إلى حرمانهن من التمكين في مختلف مجالات الحياة.

وتدل الإحصائيات إلى أن هناك ١٢ مليون فتاة في العالم تتزوج قبل أن تتم ١٨ سنة، وأن أكثر من ٦٥٠ مليون امرأة على قيد الحياة اليوم قد تزوجت في سن الطفولة، وأن واحدة من كل ٥ فتيات في العالم تتزوج قبل سن ١٨!

ينطبق هذا على الفتيات في سوريا بشكل عام، وفي شمال شرق سوريا بشكل خاص. فلأسباب تتعلق بسوء الأوضاع المعيشية، وعدم الأمان نتيجة النزاع المسلح والنزوح الذي أجبر عليه سكان المنطقة، إضافة إلى جملة من العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة، ازدادت نسبة تزويج الفتيات القاصرات. وقد أفادت إحدى المشاركات في

<sup>٨</sup> العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تركيا (unhcr.org)

<sup>٩</sup> المصدر السابق.

<sup>١٠</sup> زواج الأطفال | الموقع العالمي (unicef.org)

<sup>١١</sup> حيث يحدث - فتيات لا عرائس (girlsnotbrides.org)

المجموعات البؤرية عن تجربتها الشخصية في هذا الخصوص، قائلة: "النساء غالباً لا يشاركن بالحرب ولكنهن ضحاياها. عندما حدث النزوح من دير الزور أصبحت كل عائلة وهي في طريقها تقوم بتزويد بناتها القصر بعمر ١٣ و ١٤ سنة للمُهْرَب. كانت إحداهن ابنة عمي. زوّجوها بسبب الضغط والحرب والقصف والمشاكل التي واجهوها، إذ كانوا بين الحياة والموت، وبين الخطف والاعتصاب".

كما أفادت إحدى العاملات في منظمات المجتمع المدني أنه "في بعض المناطق الريفية مثل ريف الرقة تعتبر الفتاة في حال وصلت لعمر ١٦ سنة ولم تتزوج قد كبرت بالسن، وتُجبر على الزواج من رجل يكبرها بكثير، إضافة إلى زوجات أخريات!"

أما العنف الرمزي، فيُعد أحد أهم المفاهيم السوسولوجية الحديثة، حيث عرّفه بيير بورديو على أنه "وسيلة لممارسة السلطة على فاعل اجتماعي بهدف إكراهه عن طريق فرض المسيطرين في المجتمع لطريقتهم في التفكير والتعبير والتصور، الذي يكون أكثر ملاءمة لمصالحهم، ويتجلى في ممارسات قيمية، ووجدانية، وأخلاقية، وثقافية تعتمد على الرموز كأدوات في السيطرة والهيمنة مثل اللغة، والصورة، والإشارات، والدلالات، والمعاني. وكثيراً ما يتجلى هذا العنف في ظل ممارسة رمزية أخلاقية لارمزية!" تُمارس هذه السلطة ضغطها على الأفراد، ولكنها لا تتجسد إلا باعتراف أفراد المجتمع بها وخضوعهم لها وممارستهم إياها، وهي تهدف بشكل رئيسي إلى إعادة إنتاج النظام الاجتماعي القائم. من هنا نجد أن أثرها على النساء أكثر شدة، فهذه السلطة تتمثل بالنظرة الدونية تجاه المرأة، والتمييز الجنساني ضدها، واعتبارها أقل استحقاقاً في مختلف مناحي الحياة. يعدّ حرمان الفتيات من التعليم من أشد أنواع العنف الرمزي قسوة، ويبرزه الآباء بأحقية الذكور بالتعليم وعدم حاجة الفتيات إليه، نظراً لأن معظم الريفيات يعملن في الحقول ورعاية الماشية، ولا يحتجن برأي الكثير من الأهالي أكثر من إتقان القراءة والكتابة، قبل أن يُجبرن إما على العمل في الفلاحة أو تدير المنزل أو على الزواج مبكراً. يوجد تفاوت في شدة العنف الرمزي حسب المناطق، حسبما أشارت النساء اللواتي شاركن في المقابلات. ففي أرياف الرقة ودير الزور والحسكة، تزداد هذه الظاهرة شدة على اعتبار أن "البنات لبيت زوجها وبس"، وقد يعود ذلك لأن الأرياف تبقى أكثر محافظة من البيئات الأخرى، وينحصر دور الفتاة فيها بالإنجاب. تعاني الحسكة تحديداً من تعدد المناهج التعليمية المقررة، والانقسام حول جدوى ومستقبل العملية التعليمية طالما لا يمكن ضمان الاعتراف بالشهادات، خصوصاً الإعدادية والثانوية، التي تمنحها الإدارة الذاتية!

هذا ما أكّدت عليه السيدات اللواتي أجرينا مقابلات معهن، حيث أكّدت أن ازدواجية التعليم في بعض المناطق، مثل عامودا التابعة للحسكة، تضمن عدم الاعتراف بالشهادات التعليمية التي تصدر فيها نظراً لوجود نظامين تعليميين مختلفين، أحدهما تابع للإدارة الذاتية والآخر للحكومة السورية. يلعب ذلك دوراً في امتناع بعض الأسر من إرسال أبنائهم، وبالأخص بناتهم، للحصول على التعليم. وفي حال إصرار الفتاة على متابعة التعليم الثانوي، فإنها تقدم الامتحان النهائي فقط، بإجراء يدعى "الثانوية الحرة". عكوف الأهالي عن إرسال البنات إلى المدارس يحد من فرصهن في الحصول على عمل وضمن الاستقلالية، ويزيد بالتالي من احتمالية تعرضهن لمختلف أشكال العنف، وخصوصاً الزواج المبكر.

أفادت إحدى السيدات من الحسكة: "البنات ما فيها تروح على المدارس بسبب ازدواجية التعليم عنّا، وما في اعتراف بالشهادات، يعني ما فيها تشتغل فيها، والوضع غير مستاهل العناء. في كثير بنات بحبوا التعليم ولكن أهاليهم يرفضوا ذلك، لذلك يلجؤوا للشهادة الحرة."

<sup>١٢</sup> مقابلة مع عاملة في إحدى منظمات المجتمع المدني في الرقة، شباط ٢٠٢٣.

<sup>١٣</sup> علي أسعد وطفة، [بيداغوجيا الرمز والعنف الرمزي في منظور بيير بورديو \(annabaa.org\)](http://annabaa.org)، شبكة النبا المعلوماتية، ١٢ أيلول ٢٠٢٠.

<sup>١٤</sup> للاطلاع أكثر على مشاكل العملية التعليمية في شمال شرق سورية، انظر: شفان إبراهيم، [العملية التعليمية في مناطق شمال شرق سوريا المختلطة إثنياً - IMPACT Research](http://www.impactres.org)، ايمباكت، آيار ٢٠٢١.

كما أشارت بعض السيدات اللواتي تمت مقابلتهن إلى أن وضع منطقة الحسكة مختلف عن غيرها من المناطق، وخاصة القامشلي، بسبب التنوع الكبير في المكونات الدينية والإثنية (المسيحية والأيزيدية والإسلام، الأكراد والعرب والسريان) الذي ضمن شكلاً من أشكال من الانفتاح الاجتماعي في المنطقة، انعكس على الواقع التعليمي للفتيات. لذلك نجد الكثير من الفتيات يتابعن تعليمهن الجامعي رغم العقبات.

أما العنف المادي فيقصد به تعرّض المرأة للاستغلال المالي من قبل زوجها أو أسرتها، سواء عن طريق الحرمان من الميراث، أو العمل من دون الحصول على عائد مالي، أو تخصيص العائد المالي (من الفلاحة أو في العمل خارج إطار الأسرة) للزوج أو الأسرة. هذا أيضاً ما أكدت عليه المشاركات في جلسات النقاش المركّزة، أنّ المرأة إذا طالبت بحقوقها بالإرث تُحارب اجتماعياً حتى من قبل عائلتها، لكي تتنازل عن حصتها لإخوانها الذكور، وقد تعرّض إلى النبذ من العائلة عند إصرارها! كذلك أكدت المشاركات على انتشار حالات حرمان النساء من الحق في العمل خارج إطار الفلاحة أو العمل الأسري لكي يبقين تحت سيطرة رجال الأسرى. وقد تحرم النساء من الحصول على أجورهن، أما في حال سُمح لهن بالعمل في قطاع آخر، فقد يُشترط عليهن تسليم الراتب الشهري بأكمله للزوج. كذلك تحرم بعض الأسر بناتها من العمل والخروج من المنزل فقط بحجة كونهن إناثاً ويمكن أن يجلبن كلام الناس حال الخروج من المنزل.

### ثانياً: العنف المجتمعي

ويقصد به العنف الذي يوجهه المجتمع ضد المرأة، والذي يتمثل بالعادات والتقاليد والصور النمطية، والتمييز في بيئة العمل وفي الحقوق والواجبات. أكدت المشاركات في جلسات النقاش المركّزة أن العنف المجتمعي ضد المرأة يتم من خلال العادات والتقاليد والوصم الاجتماعي. وقالت إحدى ناشطات المجتمع المدني في جلسات النقاش المركّزة: "العادات والتقاليد، إن كانت سلبية أو ايجابية، لها تأثير كبير على النساء في مجتمعاتنا. هناك الكثير من الكلام والتشهير بحق النساء، ودائماً يكون الكلام السلبي مؤثراً أكثر من الإيجابي على المرأة".

انعكس انتشار العنف وفقدان الأمان على حرية النساء في التنقل، خصوصاً وقت المساء، خوفاً من التعرض للأذى الجسدي أو المعنوي، أو التحرش اللفظي والجسدي في الطرقات. ومع سوء الخدمات في المنطقة، وعدم وجود إنارة في الشوارع، وازدياد حالات الاختطاف والحوادث المشابهة، شاع الرعب في المجتمع بشكل عام، وبين النساء بشكل خاص، حيث صرن أكثر عرضة للسرقة أو الاغتصاب. وقد أفادت إحدى عاملات المجتمع المدني في الحسكة في إحدى المقابلات: "لما يبصير عتمة المسا مستحيل البنت ترجع لحالا عالبيت من أي مكان كان، لأنه في كثير تحرش وعتمة بالشوارع، ومنسجم كثير فتيات انخطفوا ولحد الآن مو معروف مصيرون".

أما في بيئات العمل، فبالرغم من أن الإدارة الذاتية قد وضعت بعض القوانين التي تخدم المرأة، مثل فرض إجازة الأمومة مدفوعة الأجر، ومنح ساعتين رضاعة يومية للأمهات العاملات، وبالرغم أيضاً من وجود لجنة تعنى بوجود المرأة اقتصادياً في المجتمع، وتقدم المعونة لها مادياً ولوجستياً وتسمى لجنة اقتصاد المرأة؛ تضم أكثر من ١,٤٠٠ امرأة، وتقدم الدعم لمشاريع النساء الربحية بالإضافة إلى التدريبات والمنح والقروض، إلا أن النساء ما زلن يعانين من الوصم الاجتماعي فيما يتعلق بنوعية العمل الذي يخترنه، والذي يعتبر بعضه "لائقاً" للنساء من الناحية الفيزيولوجية أو "غير لائق". هذا التمييز في فرص العمل، إضافة إلى شيوع النظرة السلبية التي تفترض قلة إنتاجية النساء مقابل الرجال، وإمكانية الاستغناء عن عملهن بالمجمل، يضمن أولوية الرجال في التوظيف ويحرم النساء العاملات من فرص التقدم والتطور الوظيفي. كذلك ما تزال بيئات العمل غير داعمة للنساء بشكل عام، حيث يقع على عاتق أصحاب العمل مسؤولية تكييف البيئة المهنية،

<sup>١٥</sup> معلومات من مجموعات بؤرية في شمال شرق سوريا، كانون الثاني ٢٠٢٣.

<sup>١٦</sup> لجنة اقتصاد المرأة هي إحدى لجان "مؤتمر ستار"، وهو تنظيم نسوي أسس عام ٢٠٠٥ وتوسّع عام ٢٠١٦ في ظل الإدارة الذاتية ليشمل عدداً من التنظيمات النسائية في المنطقة.

عبر توفير دور الحضانة للأطفال، أو المساواة في الأجور، أو ضمان حماية النساء من خلال كفالة القوانين التي ما يزال تطبيقها منقوصاً في المنطقة، أو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين العاملين والعاملات. ما تزال الكثير من النساء يتعرضن للتمييز فقط لكونهن نساء، فلا يتسلمن مناصب معينة، أو لا يُنظر إليهن نظرة احترام عند مراجعتهن لدوائر العمل في المنطقة. كذلك ما تزال الكثير من النساء عرضة للرفض من التوظيف أو الطرد من العمل فقط بسبب الحمل أو الإنجاب.

وقد أفادت المشاركات في جلسات النقاش المركزة في هذا السياق، إلى وجود تفضيل للرجال على النساء لدى منظمات المجتمع المدني، حيث تبقى إدارة النساء شكلية، بهدف الحصول على دعم المانحين. "عم نلاحظ دائماً أنّ الرجال عم يعملوا بمنظمات وتكون القيادة نسائية بالاسم فقط، ولكنهم فعلياً هم يلي يديروا كل شي، وممنوع النساء تحكي وتبدي رأيها. هذا جزء من العنف ضد المرأة، يعني أنا كامرأة بدي أطلع وأشتغل وأجيب تمكين اقتصادي ألي، وبعد ما جيب التمكين الاقتصادي ويصير عندي قوة أتفاجأ أنّ الرجل بده يهدد المرأة أنّه يا رح تركي الشغل أو تعطيني مصاريكي. يعني بصراحة، نحن كيف رح نلاقي الحلول هيك؟"<sup>17</sup>

### ثالثاً: خطاب الكراهية

يقصد بـخطاب الكراهية "الكلام المسيء الذي يستهدف مجموعة بعينها أو فرداً بعينه بسبب خصائص متأصلة فيهم (مثل: العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي)، مما قد يهدد السلم الاجتماعي"<sup>18</sup>. انتشر في الآونة الأخيرة خطاب الكراهية الموجه ضد النساء، وخاصة العاملات في الشأن العام وفي المنظمات المحلية، سواء كان على أرض الواقع، ابتداء من التنمر الاجتماعي ووصولاً للتهديد بالقتل في حال الاستمرار بالعمل. وحسبما أفادت عاملة في إحدى المنظمات المحلية، فقد "تفاجأت أنه أتنا تهديد كمنظمة نسائية، ووجدنا رصاص على باب الجمعية، وتم إبلاغي بأن أعود إلى دير الزور وما بيصير أشتغل بالرقعة". أو سواء انتشر خطاب الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة الفيسبوك وتويتر، حيث تعرّض العاملات للذم والسب والشتم على اعتبار أنهنّ، من وجهة نظر المتطرفين، يجلبون فكراً غربياً يهدف إلى هدم العادات والتقاليد المجتمعية، ويضر بالمرأة، ويجعلها تتجه نحو الفساد الأخلاقي.

وقد أكدت السيدات اللواتي أجرينا مقابلات معهن أن الكثير من المضايقات التي تعرضن لها وصلت إلى حد اقتحام الخصوصية، وتهكير الصفحات على منصات التواصل الاجتماعي، والتهديد بنشر الصور الخاصة، والابتزاز الجنسي. وعند سؤالهن عن الإجراءات التي اتبعتها، أجابت بعضهن بأنهن قد اضطررن إلى ترك العمل بالشأن العام على وسائل التواصل الاجتماعي، وابتعدت أخريات بشكل نهائي عن وسائل التواصل الاجتماعي. كل ذلك كان له تبعات اقتصادية على النساء المتأثرات وعائلاتهن، نتيجة فقدان بعضهن القدرة على التركيز، على حد تعبيرهن، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على إنتاجيتهن في العمل!<sup>19</sup>

يسبب خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي أضراراً نفسية ومعنوية على النساء العاملات بالشأن العام. لا يمكننا إغفال دور الإعلام المرئي في ترويج صورة المرأة في المجتمع، سواء بشكل إيجابي أم سلبي، وسواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الإبداعي. لم تنصف وسائل الإعلام المرأة في الكثير من الأحيان، حيث لم تمنح النساء الرائدات والعاملات في مختلف المجالات كثير الاهتمام، أو ركزت على عرض صورتهم بشكل استهلاكي في الدعايات والبرامج. ساهم كل ذلك في غياب النماذج النسائية الناجحة والرائجة، مثل العاملات في السياسة أو التعليم أو غيرها.

<sup>17</sup> معلومات من مجموعات بؤرية نظمت مع عاملات في المجتمع المدني شمال شرق سوريا، كانون الأول ٢٠٢٢.

<sup>18</sup> انظر-ي: الأمم المتحدة، ما هو خطاب الكراهية؟ | الأمم المتحدة (un.org)

<sup>19</sup> مقابلات مع سيدات عاملات في منظمات المجتمع المدني في الرقة ودير الزور، شباط ٢٠٢٣.

للإعلام المرئي أيضاً دور غير مباشر في تكريس خطاب الكراهية ضد النساء. فأغلبية المسلسلات والأفلام المعروضة على شاشات التلفاز تركز الصور النمطية التي تُظهر النساء ككائنات طيعة مكانها المنزل فقط، إضافة إلى تسليع المرأة في الإعلانات والدعايات بدلاً من عرض نماذج نسائية ناجحة أو مؤثرة. هذا ما أكدته دراسة نشرتها شبكة الصحفيات السوريات، قالت فيها إن "النجاح الكمي في تصوير الأدوار الجندرية بطريقة متوازنة وعادلة هو نصف خطوة نحو تمثيل عادل، ولذا فلا يمكن التعويل عليها بشكل نهائي لأنها خطوة قلقية وليست مستقرة، أما التمثيل الحساس والمتوازن فهو تمثيل متكامل نوعياً وكمياً، حيث أعلن فريق "من يصنع الأخبار؟" الذي يقوم بسبر وتفنيده الحساسية الجندرية في الإعلام التقليدي حول العالم منذ عام ١٩٩٥ في تقريره السادس لعام ٢٠٢٠، أنه مازال أمامنا ٦٧ عاماً على الأقل لردم الهوة المتوسطة بين الجنسين في وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية".<sup>٢٠</sup>

### خاتمة: أسباب حلقة العنف ضد النساء

لا تعود أعمال العنف ضد المرأة إلى عامل واحد بل إلى عوامل عديدة، بعضها كامن في البنى الثقافية والاجتماعية التي ترسخ تبعية المرأة للرجل وتنتج أشكالاً لا تُحصى من التمييز والعنف ضدها. يُعاد إنتاج هذه العوامل خلال التنشئة في البيئة والمؤسسات الاجتماعية والإعلامية، بحيث قد يتحوّل بعضها إلى قواعد اجتماعية، ويسهم في تشكيل مناخ اجتماعي يؤكد مركزية سلطة الرجل وتبعية المرأة له. بل إن ظاهرة العنف تعود أسبابها إلى عوامل تربوية واقتصادية واجتماعية وقانونية ينجم عنها في المحصلة تهميش وإضعاف لدور المرأة ومشاركتها. كما أن للعادات والتقاليد أثر بارز في صنع القيود والضغوط التي تركز تحتها النساء فتحول دون تعليمهن، وتسهم في استمرار ظواهر تزويج القاصرات، والزواج بالإكراه، وانتشار تعدد الزوجات. كما تسهم العادات والتقاليد في التضييق على الفتاة، فتمنعها من الخروج وحدها لزيارة الصديقات والأهل، أو تحدّد الزيارات المسموحة لها على الأقل. كما تسهم العادات والأعراف والموروثات الثقافية والفكرية في تشكيل النظرة السائدة حيال المرأة المطلقة، الأمر الذي يجعل النساء لا يطلبن الطلاق خوفاً من الوصم الاجتماعي. كذلك فإن سكوت المرأة وانصياعها للضغط والعنف والتمييز، وعدم لجوئها للجهات الرسمية كالشرطة والمحاكم وهيئات المرأة ودور حمايتها يعود لأسباب معقدة مثل الخوف من العرف السائد، وتبعات اللجوء إلى القانون أو السلطات النافذة، مما قد يتسبب بحرمانها من رؤية أطفالها أو تعرضها للنبد الاجتماعي. كل ذلك يساهم في استمرار العنف وتكراره.

كذلك يساهم تردي الوضع الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة، بالإضافة إلى أسباب أخرى ذات صلة، إلى ازدياد هيمنة الفكر الذكوري. وقد أفادت بعض المشاركات في المقابلات التي أجريناها إلى أن انتشار المخدرات وسهولة الحصول عليها أدى إلى ازدياد حالات العنف وغياب الأمان الذي يؤثر بالأخص على المرأة، خصوصاً في حال تعاطيها للمواد المخدرة.

<sup>٢٠</sup> فريق العمل في شبكة الصحفيات السوريات، "استثناءات نمطية عن تمثيل الأدوار الجندرية"

